دور المصارف الإسلامية في استقطاب المدخرات لتمويل أنشطتها المصرفية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

The role of Islamic banks to attract savings to funding banking activities in Iraq For period (2008-2012)

م.م سناء جاسم محمد — **كلية الزراعة / جامعة بغداد**

م.د. هيثم عبد الخالق إسماعيل — **المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد**

المستخلص

تعد المصارف الإسلامية مؤسسة مالية تهتم باستقطاب المدخرات المالية من الجهات ذات الفئض المالي وتوجيهها باتجاه الجهات ذات العجز المالي، سواء لاستخدامها لاغراض استهلاكية أو لاغراض إستثمارية وهي تقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية وخدمات أخرى. لكنها تستند الى أسس ومبادئ الشريعة الاسلامية، وبسبب حداثة نشوئها في العراق، فان قدرتها على استقطاب المدخرات هي ليست كالمصارف التجارية غير الاسلامية، مما يضعها أمام خيار الاستعانة برؤوس أموالها لتحقيق هدفها من نشاطها المصرفي. لقد انطلق البحث من فرضية مفادها: " تعتمد المصارف الاسلامية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) على ما تمتلكه من رؤوس أموال لأداء أنشطتها أكثر من اعتمادها على الودائع بأنواعها". وقد حاول البحث إثبات وجود مشكلة البحث وفرضيته باستخدام التحليل التاريخي الوصفي والكمي والاعتماد على بيانات إجمالية وفرتها نشرات البنك المركزي العراقي والميزانيات العمومية للمصارف الاسلامية والتجارية بعامة. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث: صحة فرضية البحث، وإن المصارف الاسلامية في العراق قد تنامى كل من ودائعها ورؤوس أموالها بشكل مشجع رغم حداثة التجربة.

Abstract

Islamic banks are a financial institution that is interested in attracting financial savings from financial entities and directing them towards those with financial deficits, both for consumption purposes or for investment purposes. It provides banking services provided by commercial banks and other services But based on the principles and principles of Islamic law, and because of its recent emergence in Iraq, its ability to attract savings is not like non-Islamic commercial banks, which puts them in the option of using their capital to achieve its objective of banking. The research started from the premise that "Islamic banks in Iraq during the period (2008-2012) rely on their capital to perform their activities more than they rely on deposits of all kinds." The research sought to prove the existence of the research problem and its hypothesis by using descriptive and quantitative historical analysis and relying on the aggregate data provided by the CBI's publications and the general budgets of the Islamic and commercial banks in general. The most important conclusions of the research: the validity of the hypothesis of research, and the Islamic banks in Iraq has grown all of the funds and their capital in an encouraging manner, despite the recent experience.

المقدمة

تكتسب دراسة الدرات المالية للمصار دوراً متنامياً لما قامت وتقوم به من عمليات تجميع للفوائض المالية من خلال المدخرات ورؤوس أموالها، وتوجيهها نحو الجهات التي تعاني العجز المالي من خلال تقديم أنواع متعددة من الائتمان المصرفي. وتستحوذ دراسة دور المصارف الاسلامية في هذا المجال على إهتمام لا يستهان به لما توفره من إمكانية استقطاب مدخرات شريحة ليست بالقليلة تفضل اكتناز أموالها الفائضة على أن تودعها لدى المصارف التقليدية، توخياً شبهة التعارض مع المبادئ والمعتقدات الدينية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يضطلع الجهاز المصرفي بدور مهم في التنمية الاقتصادية ، إذ يقوم باستقطاب مدخرات قطاع الاعمال والقطاع العائلي وتوجيهها نحو تمويل المشاريع في الاقتصاد الوطني أو لتنشيط الاستهلاك للمساهمة بشكل مباشر او غير مباشر في عمليات التطوير فضلاً عن الأدوار الاخرى التي تضطلع بها كجزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي... ولكون تجربة المصارف الاسلامية في العراق حديثة العهد من جهة وعدم وضوح الصيغ المالية لتعاملها ، فان المنظمات والافراد لم يقدموا على توجيه مدخراتهم نحو المصارف الاسلامية بالحجم الذي يشجع تلك المصارف بالاعتماد عليها بشكل كبير في انجاز خططها المرسومة جنباً الى جنب

مع رؤوس أموالها ، على الرغم من وجود فئات تفضل التعامل مع المصارف الاسلامية تحاشياً للتعارض الذي قد يحصل بتعاملها مع المصارف التقليدية مع معتقداتهم الدينية.

ثانياً: أهمية البحث

١- تحديد مستوى التطور الحاصل خلال مدة البحث لقدرة المصارف الاسلامية في العراق على استقطاب المدخرات، مما يمكن من الانتفاع به لتطوير الصناعة المصرفية الاسلامية في العراق.

٢- يساهم في احلال التوازن في العلاقة بين مصادر التمويل الداخلية للمصارف الاسلامية (رأس المال) والمصادر الخارجية (المدخرات) فضلاً عن فتح آفاق محاولات تقييم مخاطر التمويل المتوقعة.

ثالثاً: أهداف البحث

١- استعراض مفهوم المصارف الاسلامية وأهدافها ومصادر تمويلها.

٢- بيان دور المصارف الإسلامية في استقطاب وتجميع المدخرات على شكل ودائع ورأس مال في العراق.

٣- تقديم أهم المقترحات التي تحسن من اداء المصارف الإسلامية في مجال مساهمتها في استقطاب القدرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية في العراق.

رابعاً: فرضية البحث

تعتمد المصارف الاسلامية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) على ما تمتلكه من رؤوس أموال لأداء أنشطتها أكثر من اعتمادها على الودائع بأنواعها.

خامساً: منهج البحث ومصادر المعلومات

تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي في اعداد البحث، اذ تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الخاصة بالكفاءة الاقتصادية لأثبات أو نفي فرضية البحث.

أما مصادر المعلومات والبيانات المعتمدة في البحث فهي:

١. الكتب والمراجع العلمية الخاصة بالمصارف بصورة عامة والكتب التي تناولت المصارف الاسلامية بصورة خاصة والرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث والدراسات التي اهتمت بدراسة المصارف الإسلامية.

٢. التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية والنشرات الاحصائية للبنك المركزي العراقي لسنوات البحث.

٣. المقابلات الشخصية مع المختصين بالعمل المصرفي الإسلامي.

سادساً: حدود البحث

١- الحدود الزمانية للبحث: امتدت الحدود الزمانية للبحث للمدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢).

٢- الحدود المكانية للبحث: إن الحدود المكانية للبحث تمثلت بالمصارف الإسلامية العراقية.

سابعاً: مجتمع البحث

مجتمع البحث يتمثل بالمصارف الإسلامية في العراق وتشمل كل من:

التسلسل	المصرف
١	العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية
٢	إيلاف الإسلامي
٣	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
٤	كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
٥	الوطني الإسلامي
٦	البلاد الإسلامي للاستثمار والتمويل
٧	التعاون الإسلامي للتنمية والاستثمار
٨	جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي

المبحث الثاني

الإطار النظري للبحث

اولاً: مفهوم المصارف الإسلامية واهدافها ونشأتها في العراق

١-المفهوم

كلمة مصرف تعني المؤسسة المالية التي تكون الوسيط بين وحدات الفائض أي التي لديها أموال تريد استثمارها وبين الوحدات التي لديها عجز أي التي ليس لديها أموال كافية لتلبية متطلبات أعمالها، وهو الحلقة الوسيطة بين المودعين والمستثمرين. (الشمري، ٢٠٠٨ :١١).

والمصارف الإسلامية كحال المصارف الأُخرى تقوم بعملية تعبئة المدخرات وتجميعها وتحويلها من المدخرين إلى المستثمرين(خصاونة،٢٠٠٨: ٥٩)، فهي بمثابة وسيط بين أصحاب الودائع وبين المستثمرين وهي تقدم الخدمات المصرفية والخدمات الاخرى، الموجودة في المصارف التجارية، ولكنها تستند على قوانين الشريعة الإسلامية (Imam,and Kpodar,2010,3)،فهي توفر الخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق مع القوانين الدينية الإسلامية ،وعلى وجه الخصوص حضر التعامل مع الفائدة أخذاً او عطاءاً عند معدل ثابت او محدد مسبقاً، وانما إعتماد مبدأ تقاسم الربح والخسارة (Cihak,and Hesse,2008 :4) ، ان ما ذُكر أعلاه تناول المفهوم من جانب الحلال والحرام وتطبيق الشريعة لكنه لم يأخذ بعين الاعتبار الصفة الاجتماعية والتنموية للمصارف الإسلامية وبالرغم من ذلك رَكز الكثير من الكتاب والباحثين على الدور التنموي للمصارف الإسلامية لذا فالمصرف الإسلامي: هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً ويلتزم في معاملاته وأنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية وفق قاعدة الغُنم بالغُرم ويكون هناك طرف بماله وآخر بجهده لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد (الشمري ،٢٠١٢: ١٥٥) والمصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية تلتمس الأموال وتوظفها وفقاً للشريعة الإسلامية ،الغرض منها بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق العدالة في توظيف وتوزيع الأموال وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية (Banaga et al,1994 : 6).

ومما سبق يمكن التوصل الى تعريف جامع للمصرف الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية.

والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة أو من خلال المشاركة وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياءً لفريضة الزكاة (عيد،٢٠٠٨: ٢٤).

٢- نشأة الصيرفة الإسلامية في العراق

بالرُغم من قِدم الصيرفة التجارية في العراق، إلا ان الصيرفة الإسلامية لم تبدأ بالظهور الى حيز الواقع، إلا خلال العقد الأخير من القرن الماضي، ولقد مر هذا الظهور بمرحلتين:

المرحلة الاولى : وهي المرحلة التي تمتد ما بين (١٩٩١- ٢٠٠٣) التي تميزت بصدور القانون رقم (١٢) لسنة (١٩٩١) المعدل لقانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة (١٩٧٦)، اذ تمت الموافقة على انشاء المصارف الأهلية ، بعد أن كانت المصارف الحكومية مُحتكِرة للنشاط المصرفي التجاري منذ سنة (١٩٦٤) ، اذ تم تأسيس عدة مصارف أهلية تجارية في حين تأسس مصرف إسلامي واحد في سنة (١٩٩٢) بقانون خاص، وهو المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ، وتحددت مهامه حسب البيان التأسيسي للمصرف بالقيام بالاعمال المصرفية والانشطة التجارية والمالية ، بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية (ثويني،٢٠١٠: ٢٥٧-٢٥٩) ففي عام (٢٠٠١) ظهر مصرف إسلامي آخر هو مصرف البركة للاستثمار والتمويل ، والذي تم تغيير اسمه عام (٢٠٠٧) الى مصرف إيلاف الإسلامي (ناصر ،مقابلة،٢٠١٤).

المرحلة الثانية : والتي بدأت من عام (٢٠٠٤) وقد تميزت هذه المرحلة بتغييرات هيكلية في فلسفة الدولة لتحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المخطط مركزياً الى إقتصاد السوق الحر ، وكذلك برفع الحصار الاقتصادي ، لذا بدأ القطاع الخاص يتحفز لإنشاء مصارف عراقية خاصة تستوعب حركة التحولات الاقتصادية والمالية الكبيرة لكي تسهم بالدور التنموي للاقتصاد (عواد،٢٠١٣: ٣).لقد توسع انتشار المصارف الإسلامية في هذه المرحلة اذ تم إنشاء مصرف كوردستان الدولي في عام (٢٠٠٤) كصيرفة

إسلامية ، ثم بدأ بعدها التوسع في الصيرفة الإسلامية فقد تم أنشاء مصرف دجلة والفرات ثم بعده الوطني الإسلامي ومصرف البلاد الإسلامي ثم مصرف جيهان ومن ثم مصرف التنمية(عبد العزيز، جريده المدى،٢٠١٢: ٨)

٣- أهداف المصرف الإسلامي

يقوم المصرف الإسلامي على هدف رئيسي يتمثل في تطبيق أُسس وأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية كافة ويندرج تحته عدة أهداف فرعية (بورقبة ،٢٠١٣ :٩١) تتمثل: -

أ- أهداف مالية: لكون المصرف الإسلامي مؤسسة مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية فيترتب عليها تحقيق مجموعة من الأهداف:

١. جذب الودائع بأنواعها وتنميتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذا يمثل الشق الأول من الوساطة المالية.

٢.إستثمار الأموال وفق قاعدة الغُنم بالغُرم ولا ضَرر ولا ضِرار وهذا يمثل الشق الثاني من الوساطة المالية.

٣.. تحريم اكتناز المال (الشمري ،٢٠١٢ :٢٥).

٤.تحقيق الأرباح وتوزيعها على المودعين والمساهمين (وهبه وكلاكش ،٢٠١١ :١٨).

ب- أهداف خاصة بالمتعاملين: يحرص المصرف الإسلامي على تحقيق أهداف المتعاملين معه والمتمثلة

١.تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لاستقطاب الزبائن وعدم إلقاء المخاطرة على طرف واحد (الشمري، ٢٠١٤ :٢١).

٢. توفير التمويل اللازم للمستثمرين والسيولة الكافية وخلق الثقة وتحقيق الأمان للمودعين (النجار: ٢٠٠٩: ٧١)

ج- أهداف داخلية: تحرص المصارف الإسلامية على تحقيق أهدافها الداخلية والمتمثلة:

١.توفير الكوادر البشرية والادارية الكفؤة والقادرة على ابتكار صيغ تمويل متطورة قادرة على المنافسة وتنمية هذه الكوادر وتطويرها.

٢. تسعى الى تحقيق معدل النمو لغرض استمرارها وتطورها وتكون قادرة على المنافسة في السوق.

٣.الانتشار جغرافياً واجتماعياً حتى تتمكن من تحقيق أهدافها لابد من انتشارها بحيث توفر للمتعاملين الخدمات المصرفية قرب أماكنهم (الشمري،٢٠١٤: ٢١).

د- أهداف ابتكارية: لكي تحافظ المصارف الإسلامية على وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية وتستطيع منافسة المصارف التجارية لابد لها مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق: -

١.إبتكار صيغ تمويل متطورة لتجعل المصارف الإسلامية قادرة على المنافسة على ألا تتعارض هذه الصيغ مع أحكام الشريعة الإسلامية (وهبة وكلاكش،٢٠١١: ١٩ - ٢٠).

٢. إبتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وتطوير الخدمات المصرفية الحالية التي تقدمها المصارف التجارية لتلبية متطلبات الزبائن (النجار،٢٠٠٩: ٧٣).

هـ - أهداف تنموية واجتماعية: ان المصارف الإسلامية هدفها الأساس هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ تقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لا تستطيع عليها المصارف التجارية وليس الغاية الأساسية منها تحقيق أرباح وإنما الغاية المثلى هي المساهمة الفعالة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي فضلاً عن المساهمة في التنمية الاقتصادية (الشمري ،٢٠٠٨: ١٢). إن الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية تتمثل في سعيها الى تحقيق الرفاه الاقتصادي والقضاء على البطالة وتحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي، فالمصارف الإسلامية أداة فاعلة للتنمية الاقتصادية من خلال سعيها لتوفير المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال وإعادة توظيفها وتوجيهها نحو المشاريع التي تخدم التنمية الاقتصادية (الموسوي ،٢٠١١: ٣٠).

ثانياً: مصادر تمويل المصارف الإسلامية

تقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية الى مصدرين **المصادر الداخلية (المصادر الذاتية) والمصادر الخارجية**

١- مصادر الأموال الداخلية (الذاتية)

لا تختلف مصادر الأموال الداخلية للمصارف الإسلامية عنها في المصارف التجارية وهي حقوق الملكية اذ تتكون من رأس المال والاحتياطيات بأنواعها والأرباح المحتجزة (بورقبة، ٢٠١٣: ٩٣) والمخصصات ومصادر أُخرى، وتعد المصادر الداخلية للأموال مصادر طويلة الأجل.

أ-**رأس المال:** وهو مجموع قيمة الأسهم المصدرة والمباعة للمساهمين والتي دفع كامل ثمنها عند إنشاء المصرف أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ اليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات
آجال طويلة (الوادي، وآخرون: ٢٠١٠ :٢٠١)، وبه يتم تأسيس المصرف وإيجاد الشخصية الاعتبارية وتزويده بكل التجهيزات اللازمة للبدء بممارسة نشاطه (سفر ،٢٠٠٦ :١٥٠) أما المتبقي منه فيستخدم في تمويل مشروعات معينة كالمضاربة وغيرها (الياسري ،٢٠١١: ٩٦) ويمكن لإدارة المصرف أن تقوم بزيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

ب – الاحتياطيات: – هي عبارة عن مجموع المبالغ التي يتم تجميعها من أرباح المصرف في شكل احتياطي قانوني أو احتياطيات اختيارية، بهدف دعم المركز المالي للمصرف والمحافظة على ملاءته وسلامة رأس ماله (السبلاني ،٢٠١٢: ١٢٤).

ت – المخصصات: – يُعرف المخصص بأنه أي مبلغ يحجز من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الاصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة (الوادي وآخرون، ٢٠١٠ :٢٠٢)

ث – الأرباح المحتجزة: – يحقق المصرف في العادة أرباح عبر نشاطاته بوصفه مضارباً، توزع بعضها دورياً (كل ثلاثة أشهر، ستة أشهر، سنة) فيما يحتجز بعضها الآخر من قبل المصرف (الياسري ،٢٠١١ :٩٧)، يحتجز داخلياً لإعادة استخدامها لدعم المركز المالي للمصرف.

ج – مصادر أُخرى: – تتاح للمصرف الإسلامي مصادر **أُخرى** مثل القروض الحسنة، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطاب الضمان، قيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة (الوادي وآخرون، ٢٠١: ٢٠٣).

٢- مصادر الأموال الخارجية: وتشمل

أ – الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية):– تعد هذه الودائع مورداً مهماً من موارد المصرف ، يعتمد عليها في تمويل التوظيفات قصيرة الأجل ، وتساهم بالتالي في تحقيق أرباح لمساهميه ، وفي تكوين احتياطيات ومخصصات تدعم مركزه المالي (الغزالي ،٢٠٠٩ :٣٩١)، وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظراً لكون المصرف ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر لتشغيله واستثماره هذه الأموال ، وذلك طبقاً لقاعدة الخراج بالضمان، (الحسون ،٢٠٠٨ :٥٢)،لذا فلا يستحق أصحابها أية عوائد أو أرباح.

ب – الودائع الادخارية (حسابات التوفير): – يعني الادخار ترشيد الانفاق أو تأخيرها الى أجل لاحق شريطة توظيف المبلغ المدخر، وللادخار أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية ولذلك تحرص المصارف الإسلامية على
الادخار واستقطاب المدخرين من خلال قبول هذا النوع من الودائع وتشجيع صغار المدخرين (العجلوني ،٢٠٠٨ :١٩٤)، بغية استثمارها عن طريق توقيع عقداً للمضاربة ويكون المصرف في هذه الحالة المضارب والمودعون هم أرباب المال وقد تكون المضاربة مطلقة مثلما في حسابات الاستثمار العام أو حسابات الاستثمار المشترك، وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين (الموسوي، ٢٠١١ :٤١).

ت – الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار المخصص: – تنفرد المصارف الإسلامية في هذا النوع من الودائع وتمثل الودائع التي يودعها أصحابها لاستثمارها في مشروع معين على أن يكون لهم الغنم وعليهم الخسارة اي يتحملون وحدهم ذلك لأنهم من يحددون العملية من حيث نوعيتها وشروطها، (الياسري ،٢٠١١ :١٠٧) وترتبط مدة الوديعة بمدة المشروع ولا يمكن للمودعين سحب هذه الوديعة إلا بإخطار سابق (العجلوني ،٢٠٠٨ :١٩٣).

ث – صكوك الاستثمار المشتركة: – هي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وتعد تطبيقاً لصيغة
المضاربة إذ ان المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف آخر (المصرف)، وتكون الصكوك مطلقة أو مقيدة وذلك حسب نوعية الصك وطبقاً لقاعدة الغُنم بالغُرم توزع أرباح صكوك الاستثمار.

ج – ودائع المؤسسات المالية: تقوم المؤسسات المالية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة أما على شكل ودائع استثمار تأخذ عنها عائد أو صورة ودائع جارية لا تستحق عليها عائد (عريقات وعقل،٢٠١٢ :١٣٦).

ح – شهادات الايداع: يتم إصدار هذه الشهادات بفئات مختلفة لتناسب دخول المودعين وتكون مدة الشهادة (٣-١) سنوات وتُمول مشروعات متوسطة الأجل ويوزع العائد اما شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو في نهاية المدة (الموسوي،٢٠١١ :٤٢).

خ – صناديق الاستثمار (المحافظ الاستثمارية): تعتبر صناديق الاستثمار من الأساليب الحديثة للاستثمار الإسلامي وفكرتها تقوم على عقد المضاربة اذ تجمع أموال المستثمرين في صناديق ثم يتم توظيفها وتنميتها في تمويل المشروعات الاقتصادية حسب طبيعة كل صندوق (سفر،٢٠٠٤ :١٠١).

د – وحدات الثقة: يتم من خلالها جمع مدخرات الجمهور بصفة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية اذ تحدد جهة تقوم بإدارة هذا النشاط ويأخذ المصرف نسبة محددة من الربح (الشمري، ٢٠١٢ :١٧٧).

المبحث الثالث: الجانب العملي

يهدف هذا المبحث الى إثبات مشكلة البحث والتحقق من الفرضية التي اعتمدت في البحث.

أولاً : تطور الودائع في المصارف الإسلامية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

يلاحظ من الجدول (١) بأن الودائع الاجمالية في المصارف الإسلامية قد شهدت نمواً واضحاً ، إذ كانت في العام الاول للبحث (٦٧٠) مليار دينار، ثم وصلت الى (٢) ترليون دينار عراقي في العام الاخير للبحث، أي تضاعفت بمقدار (٣) مرات خلال مدة البحث. إذ توزعت خلال السنوات المذكورة بمعدلات متذبذبة ، فوصلت الى أدنى مستوى لها في عام (٢٠١٠) حيث كانت النسبة بالسالب (-٣%) ، وفي العام التالي حققت أعلى نسبة لها لتصل الى (٥٩%)، ولهذا الانخفاض السالب عدة اسباب أهمها ، تعرض أحد المصارف الإسلامية الكبيرة *(المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)* الى إعسار مالي نتيجة لسلبيات الفترة السابقة مما أدى الى فرض الوصاية عليه من قبل البنك المركزي العراقي، وهذا أدى الى إعادة النظر ولو جزئياً بمستوى الثقة للتعاملات مع المصارف الأهلية عامة والمصارف الإسلامية خاصة ، فضلاً عما تعرضت له المصارف الأهلية من تمييز بالمعاملة لصالح المصارف الحكومية من قبل العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية نتيجة لتوجيهات وزارة المالية لسنة ٢٠٠٩ بالحد من مستوى التعامل مع المصارف الاهلية الى أدنى المستويات ، مما أدى الى سحب الودائع الحكومية من تلك المصارف. أما الارتفاع الملموس في العام التالي فكان سببه استقرار الوضع المالي للمصرف المتعسر ومصارف اخرى، لتحسين سياستهم التمويلية وتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية التي تقدمها، مما عزز ثقة الزبائن وأدى الى كسب زبائن جدد.

جدول (١) الودائع الاجمالية في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢) **(مليون دينار)**

السنوات	اجمالي الودائع في المصارف الاسلامية	نسبة التطور%	اجمالي الودائع في المصارف التجارية	نسبة التطور %
٢٠٠٨	٦٧٠٦٧٦	-	١٦٣٦٩٤٢٥	-
٢٠٠٩	٩٥٩٨٠٥	٤٣	٢٣٥٧٩٦١٠	٤٤
٢٠١٠	٩٣١٧٥٥	(٣.)	٣٥٩٤٦٩٧٦	٥٢
٢٠١١	١٤٨٣١٦١	٥٩	٤٣٧٧٩٩٦٨	٢٢
٢٠١٢	٢٠٢٧٩٦٣	٣٧	٥٠٦٧٤٣٠٤	١٠٥٧

المصدر: – التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية.

– البنك المركزي /المديرية العامة للاحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.

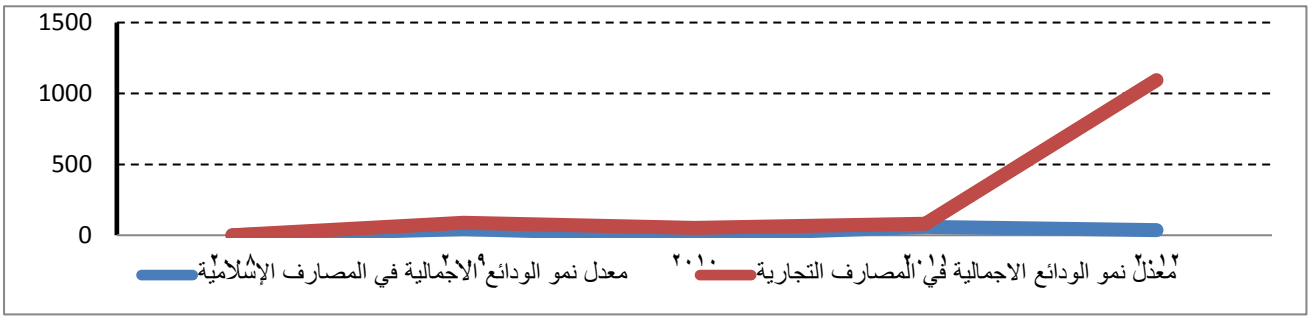

الشكل (١): معدلات نمو الودائع الاجمالية في المصارف الإسلامية وفي المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

وبالمقارنة مع المصارف التجارية عامة فقد شهدت الودائع الاجمالية في المصارف الإسلامية نمواً واضحاً ، اذ تضاعفت بمقدار (٣) مرات خلال مدة البحث. كذلك تضاعف حجم الودائع الاجمالية في المصارف التجارية بشكل واضح خلال مدة البحث، فزاد حجمها (٣١) مرة فقد وما نراه واضحاً بزيادة الودائع الاجمالية للمصارف التجارية زيادة كبيرة عن الودائع الاجمالية للمصارف الإسلامية وذلك لعدة اسباب منها : جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع ، وقرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة الى المصارف الحكومية اضافة الى انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة الى (١٥%) فضلاً عن ارتفاع هامش الفائدة على الودائع وزيادة عدد الفروع فضلاً عن تحقق الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز الثقة لدى الجمهور. والشكل (١) يوضح ذلك..

ثانياً : تطور رأس مال المصارف الإسلامية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

يعد رأس المال مصدراً تمويلياً مستقراً وطويل الأجل يتلاءم مع المشاريع الاستثمارية والتنموية لذا فان نموه خلال مدة معينة دليل على تزايد القدرات التمويلية للمصرف.. يلاحظ من الجدول (٢) ان هنالك نمواً واضحاً في رأس مال المصارف الإسلامية اذ كان (٢٨٥) مليار دينار عراقي في عام (٢٠٠٨)، وصل الى (١,٢) ترليون دينار عراقي في عام (٢٠١٢)، أي تضاعف بمقدار (٤) مرات خلال مدة البحث. وقد حققت أعلى نسبة نمو في العام (٢٠١١) إذ بلغت (٥٥%)، وأدنى نسبة لها في عامي (٢٠٠٩) و(٢٠١٠) واستقرت على (٣٩%). تحققت هذه الزيادة والنمو في رأس المال بصورة إجبارية، وذلك استجابة الى تعليمات البنك المركزي العراقي لسنة (٢٠١٠) بزيادة رأس مالها الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي خلال مدة ثلاث سنوات شأنها شأن المصارف الأخرى في القطاع الخاص المصرفي. كما يلاحظ أيضاً إن تطور رؤوس أموال المصارف الاسلامية خلال المدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢) قد كان بنسب أعلى من المصارف التجارية في القطاع الخاص، مما يؤشر بدايات لتنامي الاهتمام بتلك الزيادات على مستوى الجهاز المصرفي العراقي وتوجه عامة الناس للاكتتاب بالأسهم التي تطرحها المصارف الاسلامية كمصدر وحيد لزيادة رؤوس أموالها. والشكل (٢) توضح تلك المقارنات..

جدول (٢)
نمو رؤوس أموال المصارف الإسلامية ورؤوس أموال المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)
(مليون دينار)

السنوات	رأس مال المصارف الإسلامية	نسبة النمو %	رأس مال المصارف التجارية	نسبة النمو %
٢٠٠٨	٢٨٥٥٩٦	–	١٩٢٢١٢٢	–
٢٠٠٩	٣٩٦١٩٢	٣٩	٢٤٣٧٠٦٦	٢٧
٢٠١٠	٥٥١١٩٢	٣٩	٢٩١٤٨٨٦	٢٠
٢٠١١	٨٥٢٣٨٤	٥٥	٣٩٩٥١٤٠	٣٧
٢٠١٢	١٢٢١٣٠٦	٤٣	٥٨٠٠٤١٩	٤٥

المصدر: البنك المركزي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.

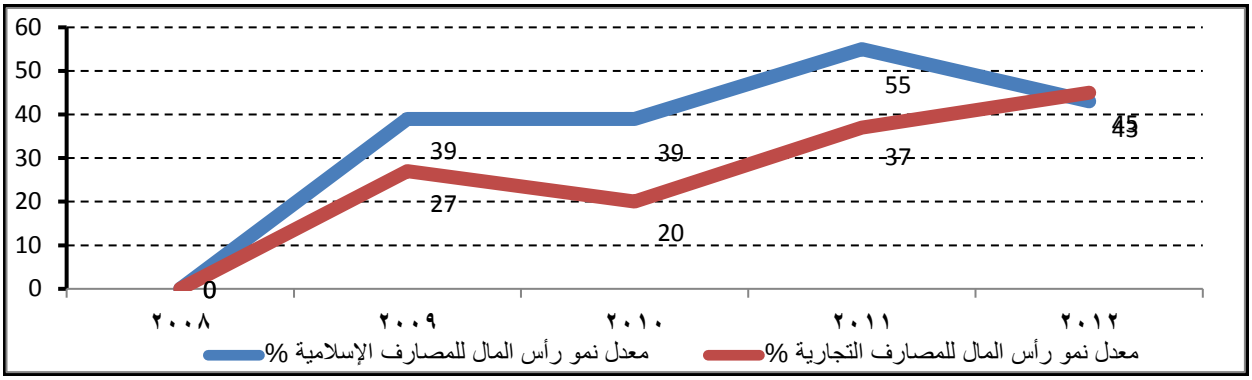

شكل (٢): رأس مال المصارف الإسلامية والمصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٨- ٢٠١٢).

ثالثاً : تطور الموارد الاجمالية للمصارف الاسلامية للمدة (٢٠٠٨ ـ ٢٠١٢)

تعد الودائع لدى المصارف ورؤوس أموالها من المكونات الاساسية لموارد أي مصرف، يتمكن من خلالها القيام بأنشطته التي من تحقق أهدافه المرسومة.. ومن الجدول (٣) الذي يبين التطورات التي حصلت في مساهمة كل من الودائع ورأس مال المصارف الاسلامية خلال مدة البحث يمكن ملاحظة ما يلي:

ان نسبة مساهمة الودائع لم تتجاوز الثلث، وكانت أعلى مستوياتها في سنة (٢٠١٢)، بينما كانت نسبة مساهمة رأس المال في إجمالي الموارد، خلال مدة الدراسة أكثر النصف وأقل من الثلثين. كما ان ما يلفت النظر في السنتين (٢٠١١ و٢٠١٢) لم تشهد الزيادات في لمساهمات رأس المال نسب واضحة على الرغم من قرار البنك المركزي رفع مستوى الحد الادنى لرؤوس الاموال لكافة مصارف القطاع الخاص، مما يشير الى تنامي الودائع في المصارف الاسلامية بنسب أكبر من المدة السابقة مقارنة بنسب النمو في رؤوس الاموال.

جدول (٣)

مساهمة رؤوس الأموال والودائع للمصارف الاسلامية في مواردها الاجمالية في العراق للمدة(٢٠١٢-٢٠١٨)**(مليون دينار)**

السنوات	الموارد الاجمالية	الودائع الاجمالية	المساهمة %	رأس المال الاجمالي	المساهمة %
٢٠٠٨	١١١٤٦٨٨,٩	٢٨٥٥٩٦	٢٥,٦	٦٧٠٦٧٦	٦٠,٢
٢٠٠٩	١٦٦١٦٩٨,٨	٣٩٦١٩٢	٢٣,٨	٩٥٩٨٠٥	٥٧,٨
٢٠١٠	١٩٩٥٣١١,٧	٥٥١١٩٢	٢٧,٦	٩٣١٧٥٥	٤٦,٧
٢٠١١	٢٨٣٢١٢٥,١	٨٥٢٣٨٤	٣٠,١	١٤٨٣١٦١	٥٢,٤
٢٠١٢	٣٩٤٢٢٥١,١	١٢٢١٣٠٦	٣١,٠	٢٠٢٧٩٦٣	٥١,٤

المصدر: البنك المركزي /المديرية العامة للإحصاء والابحاث /النشرة الاحصائية لسنوات البحث.

يلاحظ مما تقدم، ان المصارف الاسلامية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨- ٢٠١٢) قد استطاعت أن تزيد من الودائع التي اتيح لها الحصول عليها، لكن مساهمتها في الموارد الاجمالية لم تكن تصل الى مستوى قدراتها المالية المتوفرة من رؤوس أموالها، ولم تساير التطورات التي حصلت بنمو الودائع للمصارف التجارية للقطاع الخاص بعامة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها في الآتي:

١. تم اثبات فرضية البحث القائلة، بأن المصارف الاسلامية في العراق خلال المدة (٢٠٠٨- ٢٠١٢) قد اعتمدت في تمويل انشطتها المصرفية على رؤوس أموالها أكثر من اعتمادها على الودائع التي تحصل عليها سواء من القطاع العائلي أو قطاع الاعمال. فلم تتجاوز نسبة مساهمة الودائع في إجمالي مواردها الثلث في أحسن الأحوال..

٢. شهدت الودائع الاجمالية في المصارف الإسلامية نمواً واضحاً ، اذ تضاعفت بمقدار (٣) مرات خلال مدة البحث، الا انها لم تكن كذلك مقارنة مع حجم الودائع الاجمالية في المصارف التجارية إذ تضاعفت (٣١) مرة.

٣. كانت الزيادات في رؤوس أموال المصارف الاسلامية أعلى منها في المصارف التجارية عامة، على الرغم من إن موضوع شمول المصارف في القطاع الخاص بزيادة رؤوس أموالها عاماً دون استثناء، مما يؤشر بداية متقدمة لثقة قطاع الاعمال والقطاع العائلي بالنشاط المصرفي الاسلامي من خلال إكتابهم بأسهم تلك المصارف.

ثانياً: التوصيات

١. العمل على تبني سياسات مصرفية جديدة من شأنها استقطاب ودائع بحجم أكبر وتنوع أكبر من خلال عمل مقارنات للمنافع المتحصلة من أرباح المصارف الاسلامية وعوائد الفائدة المعتمدة في المصارف التجارية بعامة.. لتكون حافزاً للراغبين بالتعامل المصرفي وفقاً للشريعة الاسلامية.

٢. بناء الثقة بين المصارف الاسلامية والزبائن الراغبين بالعمل المصرفي من خلال تحسين الاداء المصرفي وبالذات مؤشرات الربحية من جهة، والترويج لصيغ تمويل اسلامية متنوعة وايضاح تسمياتها باصطلاحات تكون مفهومة للجميع.

٣. إصدار تعديلات ملائمة للقوانين والتشريعات المصرفية تتسق مع العمل المصرفي الاسلامي وعدم معاملتها أسوة بالمصارف التجارية غير الاسلامية من حيث مستويات الاحتياطيات والسيولة..

المصادر

اولاً: المصادر العربية

أ ـ الكـتـب

١. السبلاني، غسان، المصارف الإسلامية نظام مالي عادل – مقارنات – تطلعات – نتائج، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٢.
٢. الشمري، صادق راشد، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية، مطبعة الفرح، الطبعة الأولى، بغداد، السعدون، ٢٠٠٨.
٣. الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية – الواقع التطبيقات العملية، مطبعة الكتاب، طبعة جديدة منقحة، بغداد، السعدون، ٢٠١٢.
٤. الشمري، المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الاردن، عمان، ٢٠١٤.
٥. العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الاردن، عمان، ٢٠٠٨.
٦. الغزالي، عبد الحميد، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيًّا وإسلاميًّا مع الاشارة الى الازمة المالية العالمية، دار النشر للجامعات، الطبعة الثانية، مصر، القاهرة، ٢٠٠٩.
٧. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الاولى، جدة، ٢٠٠٤.
٨. الموسوي، حيدر يونس، المصارف الإسلامية–أداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، عمان ،٢٠١١.
٩. النجار، اخلاص باقر، المصارف الإسلامية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة– الطبعة الأولى، البصرة، ٢٠٠٩.
١٠. الوادي، محمود وخريس، ابراهيم وسمحان، حسين ورزيق، كمال ولطايفة، أمجد، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الأولى، الاردن، عمان، ٢٠١٠.
١١. الياسري، ابراهيم جاسم، عقد المضاربة في المصارف الإسلامية –الاشكاليات والتطبيق، دار المناهل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الاردن، عمان ،٢٠١١.
١٢. بورقبة، شوقي، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية– دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، اربد ،٢٠١٣.
١٣. ثويني ، فلاح حسن ،الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق (منذ الألف الثالث قبل الميلاد وحتى الألف الثالث بعد الميلاد)، مطبعة الرفاه ، الطبعة الاولى ، العراق، بغداد ،٢٠١٠ .
١٤. خصاونه، احمد سليمان، المصارف الإسلامية – مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، أربد، ٢٠٠٨.
١٥. سفر، أحمد، العمل المصرفي الإسلامي (اصوله وصيغه وتحدياته)، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت ،٢٠٠٤.
١٦. سفر، أحمد، المصارف والاسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، طرابلس ،٢٠٠٦.
١٧. عريقات، حربي محمد وعقل، سعيد جمعة، ادارة المصارف الإسلامية – مدخل حديث، دار وائل للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، الاردن، عمان ،٢٠١٢
١٨. عيد، عادل عبد الفضيل، الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، مصر، الاسكندرية ،٢٠٠٨.

١٩. لجنة من الاساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الرابع، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٩٦..

٢٠. وهبه، محمد سليم وكلاكش، كامل حسين، المصارف الإسلامية – نظرة تحليلية في تحديات التطبيق، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١.

ب ـ الرسـائل والأطـاريح الجـامعية

١. الحسون، سمير عبد شمخي، مستلزمات تطبيق الصيرفة الاسلامية واثارها لدى المصارف التقليدية، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٢. المشهراوي، احمد، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة من ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، غزة، ٢٠٠٣.

ج ـ المجـلات والـدوريات

١. عواد، عضيد شياع، تحديات الصناعة المصرفية الإسلامية العراقية، بحث منشور في ، مجلة اخبار المصارف ،العدد١٠٩، بغداد ،٢٠١٣/٨/١٥.

د ـ النشرات الاحصائية والتقارير السنوية للمصارف الإسلامية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، (٢٠٠٨-٢٠١٢)

٢. التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العراقية.

ثانياً: المـصـادر الاجنبية

1. Banga .Abdelgadir, Graham Ray and Cyril Tomkins.(1994).External audit corporate governance in Islamic banks . Avebry, Ashgate Publishing Limited, England.
2. Cihak, Martin, and Heiko Hesse. (2008). Islamic banks and financial stability: An Empirical analysis. www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2008/wp0816.pdf
3. Imam, Patrick, and Kangani Kpodar. (2010). Islamic Banking: How has it diffused? IMF working paper, International monetary fund.